

Distr.: General  
26 July 2019  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

## التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

### تقرير الأمين العام

موجز

يُبرز هذا التقرير الدور الحاسم لنهج النظم الغذائية المستدامة في القضاء على الفقر والجوع وجميع أشكال سوء التغذية وتشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين ومواجهة التحديات التي يطرحها التحضر واستيعاب القوة العاملة الشبابية والحد من تأثير النظم الغذائية على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والمناخ. ويُعد التشجيع على وضع نظم غذائية شاملة ومستجيبة لاحتياجات التغذية ومستدامة وملائمة للبيئة والإيكولوجيا وقادرة على الصمود تحدياً يستوجب العمل على مستوى كل بنود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي هذا التقرير، يُسلط الضوء على تباطؤ أو عكس مسار التقدم نحو تحقيق الهدف ٢ وما يتصل به من أهداف التنمية المستدامة، ويقدم تعريفاً للنظم الغذائية يتجاوز سلاسل الإمداد ليشمل البيئات الغذائية التي تحدد شكل الإجراءات التي تتخذها كل الجهات الفاعلة. ويستخدم منظور المنظومات الغذائية لتحديد المسائل الرئيسية في تعزيز النظم الغذائية والصحية المحسنة وجعل المنظومة الغذائية أكثر شمولاً، وتحسين الاستدامة عن طريق الحد من خسائر الأغذية وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات مستكملة عن مبادرات الشراكة الهامة الرامية إلى التمكين من زيادة فعالية العمل الجماعي وحشد وسائل التنفيذ من أجل تحسين النظم الغذائية.



## أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٥٣/٧٣ بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأهابت بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، في حدود ولاية وموارد كل منها، على كفاءة عدم تخلف أي أحد وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات واستكمالات سنوية للمعلومات عن الجهود المبذولة على المستوى العالمي من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويتضمن مساهمات مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وفريق الخبراء الرفيع المستوى للجنة الأمن الغذائي العالمي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التجارة العالمية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية، وحركة تحسين مستوى التغذية. ويستند التقرير أيضاً إلى مدخلات قُدمت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومصادر أخرى كان من بينها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

## ثانيا - استعراض عام

- ٣ - تضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ القضاء على الفقر والجوع ضمن أولوياتها الأساسية وتحدد النظم الزراعية والغذائية المستدامة على أنها عوامل محركة رئيسية للتنمية المستدامة. وتشير أحدث الأدلة، فيما يتعلق بالعديد من المؤشرات، إلى أن العالم لا يسير على الطريق الصحيح في الجهود التي يبذلها نحو بلوغ الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة - القضاء على الجوع - والأهداف الأخرى المتصلة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. ولا تعد النزاعات والأزمات الممتدة وحدها عوامل رئيسية مساهمة في فقدان الزخم، بل هناك أيضا الاستجابات السياساتية الضعيفة في المناطق التي تشتد فيها الحاجة إلى سياسات من أجل إحداث تغيير شامل وتحويلي. ويدعو الهدف ٢، بما له من صلات بجميع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى اتخاذ إجراءات متكاملة وشاملة لعدة قطاعات من أجل وضع نظم غذائية تتسم بالمزيد من الدينامية والشمول والاستدامة. وعلى وجه الخصوص، يركز هذا الهدف على الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه كل من الاستثمار والتكنولوجيا والشراكات التي تقام في أوساط صغار منتجي الأغذية ومن أجلهم ومعهم في التعجيل بالقضاء على الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية وفي الحد من الضغوط الناجمة عن النظم الغذائية على الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وعلى المناخ.
- ٤ - وبناءً على الأدلة المتاحة، يتضمن هذا التقرير دراسة عن التقدم المحرز نحو بلوغ غايات الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف المتصلة به. ومواجهة التحديات التي تطرحها الرؤية الشاملة للهدف ٢ هي عملية توازن معقدة ذات أهداف متضاربة متعددة هي: ضمان توفير الإمدادات الغذائية الكافية لإطعام ١٠ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠<sup>(١)</sup>؛ وضمان العمل المستمر لما نسبته ٢٨ في المائة من السكان الذين يعملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة في القطاع الزراعي؛ والحد بنسبة ٢٥ في المائة من

(١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مستقبل الأغذية والزراعة: مسارات بديلة إلى عام ٢٠٥٠، ٢٠١٨.

الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة الناجمة عن الزراعة<sup>(٢)</sup>؛ والحد بنسبة ٧٠ في المائة من كميات المياه المسحوبة في العالم نتيجة الزراعة<sup>(٣)</sup>؛ وحماية الأرض والتربة المستخدمتين في المحاصيل الزراعية والمراعي، اللتين تمثلان ٣٧ في المائة من مساحة اليابسة في العالم<sup>(٤)</sup>.

٥ - ومن الضروري أن تتوفر نظرة عامة شاملة تجعلنا نرى كيف يمكن الموازنة بين الغايات المختلفة ونحدد الفرص اللازمة لتحقيق أوجه التآزر وتقييم المفاضلات بين الأهداف. ومن أجل توفير مثل هذه النظرة العامة، يركز التقرير على النظم الغذائية من أجل وضع نهج إنمائي لإنهاء الفقر والجوع وتحسين التغذية والأمن الغذائي فضلاً عن تعزيز الزراعة المستدامة وحماية التنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، تعرّف عبارة "النظم الغذائية" بشكل موسع، بحيث تربط بين الإنتاج والاستهلاك والاستدامة، وتوجه الاهتمام إلى الدور الحاسم الذي تؤديه البيئات الغذائية في توفير المعلومات والموارد والسياسات والأنظمة والحوافز التي تسترشد بها جميع الجهات الفاعلة في النظم الغذائية في عملية صنع القرار.

### ثالثاً - التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من أهداف وغايات

٦ - ظلت الأدلة الجديدة في عام ٢٠١٨ تشير إلى ارتفاع معدل الجوع في العالم للسنة الثالثة على التوالي بعد عقود من الانخفاض المطرد. وتشير التقديرات إلى أن ٨٢١ مليون شخص - شخص واحد تقريباً من كل تسعة أشخاص في العالم - عانوا من نقص التغذية في عام ٢٠١٨، وفق مؤشر تفشي نقص التغذية (مؤشر هدف التنمية المستدامة ٢-١-١)<sup>(٥)</sup>. ومع أن معدل انتشار سوء التغذية ظل دون تغيير تقريباً على الصعيد العالمي، فإنه يزداد في معظم مناطق أفريقيا تقريباً، وكذلك في أمريكا الجنوبية. وما تزال أفريقيا القارة التي تسجل المعدل الأعلى لانتشار نقص التغذية، الذي يؤثر على خمس سكانها (أكثر من ٢٥٦ مليون شخص). واستُخدم مؤشر ثان لرصد هدف التنمية المستدامة ٢-١-٢ في عام ٢٠١٩ من أجل تقدير مدى انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد بناءً على مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ويقدر أن أكثر من بليون شخص من بين جميع الأشخاص المتأثرين بمستويات معتدلة أو حادة من سوء التغذية لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الغذاء المأمون والمغذي والكافي.

٧ - وفي عام ٢٠١٥، عانى واحد من كل سبعة مواليد، أو ٢٠,٥ مليون طفل في العالم، من انخفاض الوزن عند الولادة؛ وظلت هذه النسبة دون تغيير منذ عام ٢٠١٢<sup>(٦)</sup>. ومع أن التقرم أخذ ينخفض منذ عام ٢٠٠٠ في كل منطقة من مناطق العالم تقريباً، فقد تقرم طفل واحد من كل خمسة أطفال دون الخامسة من العمر (١٤٩ مليون) في عام ٢٠١٨. وعلى الصعيد العالمي، أصيب ٤٩ مليون طفل

(٢) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية: ملخص لصانعي السياسات، ٢٠١٨.

(٣) البرنامج العالمي لتقييم المياه/آلية الأمم المتحدة للمياه، تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٨: *Nature-Based Solutions for Water, 2018*

(٤) انظر [www.fao.org/economic/ess/environment/data/en/](http://www.fao.org/economic/ess/environment/data/en/)

(٥) FAO, International Fund for Agricultural Development (IFAD), United Nations Children's Fund (UNICEF), World Food Programme (WFP) and World Health Organization (WHO), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2019: Safeguarding against Economic Slowdowns and Downturns, 2019*

(٦) المرجع نفسه.

أو ٧,٣ في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر بنقص التغذية الحاد أو الهزال في عام ٢٠١٨، وهي حالة يسببها عموماً الالتهاب وتناول كمية محدودة من المغذيات وتحد من قدرة الجسم على امتصاص المغذيات من الطعام.

٨ - وفي حين أن هناك ما يزيد عن ٨٢١ مليون شخص لا يحصلون على الغذاء الكافي، فإن التقديرات تشير إلى أن ثلث سكان العالم سيعانون من زيادة الوزن أو السمنة بحلول عام ٢٠٣٠. ولم يُسجل الانتشار العالمي لزيادة الوزن في أوساط الأطفال دون الخامسة أي تحسن منذ أن أقرت جمعية الصحة العالمية هدف التغذية العالمي "لا زيادة في حالات الوزن الزائد في مرحلة الطفولة" في عام ٢٠١٢. وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر (أي ٤٠,١ مليون طفل) الذين يعانون من زيادة الوزن ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٨، مقابل ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. ومع أن آسيا وأفريقيا كانتا القارتين اللتين كانت زيادة الوزن فيهما الأقل انتشاراً (٥,٢ في المائة و ٤,٩ في المائة على التوالي) في عام ٢٠١٨ نتيجة عدد سكانهما الكبير فقد استأثرتا بما يقرب من ثلاثة أرباع جميع الأطفال الزائدي الوزن دون سن الخامسة في العالم (٤٦,٩ في المائة في آسيا و ٢٣,٨ في المائة في أفريقيا). وسجلت أوقيانوسيا أعلى معدل انتشار لزيادة الوزن، حيث عانى طفل من أصل ١٠ أطفال تقريباً من زيادة الوزن (٩,١ في المائة)<sup>(٧)</sup>.

٩ - وقد ازداد معدل الجوع في العديد من البلدان التي تباطأ أو انكمش فيها الاقتصاد، ولا سيما أثناء الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧. ومن أصل ٧٧ بلداً من البلدان التي تفاقم فيها الجوع، تقلص أو تباطأ اقتصاد ٦٥ بلداً، وهناك ٤٤ من هذه البلدان البالغ عددها ٦٥ هي بلدان متوسطة الدخل يوجد ٣٢ بلداً منها في أفريقيا و ١٧ بلداً في آسيا و ١١ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٠ - وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، أُحرز تقدم في الحد من الفقر المدقع على نطاق عالمي، ولكن الأدلة الحالية تشير إلى أن التقدم قد تباطأ بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة وأن الهدف الرامي إلى تخفيض معدل الفقر المدقع إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ صار موضع شك<sup>(٨)</sup>. والحالة صعبة بوجه خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من ٢٧٨ مليون شخص في عام ١٩٩٠ إلى ٤١٣ مليون شخص في عام ٢٠١٥، وتشير الاتجاهات الحالية إلى أن عدد الفقراء سيظل يفوق ٤٠٠ مليون شخص في عام ٢٠٣٠<sup>(٩)</sup>. ورغم التوسع الحضري السريع، يظل الفقر المدقع "منتشراً بصورة غير متناسبة في أوساط سكان الريف الذين يشكل الفقراء غالبيتهم الساحقة"<sup>(١٠)</sup>، ولا يزال التحول الاقتصادي الشامل للجميع في المناطق الريفية يتسم بأهمية حاسمة في الحد من المستويات الإجمالية للفقر والجوع وسوء التغذية<sup>(١١)</sup>. وسواء كان فقراء الريف

FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2018: Building Climate Resilience and Food Security for Nutrition*, 2018

World Bank Group, *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle*, 2018 (٨)

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

IFAD, *Rural Development Report 2016: Fostering Inclusive Rural Transformation*, 2016; and FAO, *The State of Food and Agriculture: Leveraging Food Systems for Inclusive Transformation*, 2017

منتجين أم عمالاً في الزراعة أو في الأنشطة وثيقة الصلة بالزراعة، فإنهم يعتمدون على الأنشطة الزراعية لكسب رزقهم ويلزمهم الوصول إلى الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي لأمنهم الغذائي وسبل عيشهم. وفي الوقت نفسه، فإن تحوّل النظم الغذائية للمستهلكين يغيّر أيضاً من طبيعة الروابط بين المدن والأرياف.

١١ - وفي البلدان النامية، ينتج صغار منتجي الأغذية وعمال المناطق الريفية الحصة الأكبر من الغذاء الذي يستهلكه الجياع والفقراء في المناطق الحضرية والريفية معاً<sup>(١٢)</sup>. ومن المهم للغاية تعزيز قدرتهم على الصمود والتكيف لعكس اتجاه تفاقم الجوع فضلاً عن خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وبنهاز عدد المزارع الأسرية في جميع أنحاء العالم ٥٧٠ مليون مزرعة تقل مساحة ٤٧٥ مليون منها (تمثل أكثر من ٢,٥ بليون شخص) عن هكتارين<sup>(١٣)</sup>. ويصل عدد العاملين في الرعي إلى ٥٠٠ مليون شخص، مستغلين بذلك نحو ربع مساحة اليابسة في العالم، وهي في المقام الأول أراض لولا الرعي لم يكن من الممكن استخدامها استخداماً مثمر<sup>(١٤)</sup>. وهناك ما يزيد عن ٣٧٠ مليون شخص من الشعوب الأصلية يعيشون في سبع مناطق و ٩٠ بلداً ويعانون من أشد الظروف قساوة على وجه الأرض. وقد ظلت منظوماتهم الغذائية قائمة بفضل التقنيات الإدارية للأقاليم التي تدير محميات النظام الإيكولوجي التي تنتج الأغذية مع الحفاظ على التنوع البيولوجي. وتمثل مصائد الأسماك الصغيرة، الموجودة في جميع البلدان تقريباً، أكثر من نصف الإنتاج الكلي، من حيث الكمية والقيمة معاً، وتستخدم غالبية الأشخاص العاملين في قطاع مصائد الأسماك. وتمثل المرأة حوالي ٥٠ في المائة من القوة العاملة في مصائد الأسماك الصغيرة أ، ولا سيما في التجهيز والتجارة<sup>(١٥)</sup>.

١٢ - ولا غنى عن التنوع البيولوجي في الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة وتوفير العديد من خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية. ويوجد حوالي ١ مليون نوع من أنواع الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض، والعديد منها سينقرض في غضون عقود؛ وقد بلغ هذا الرقم الآن أعلى مستويات سُجلت في أي وقت مضى في تاريخ البشرية<sup>(١٦)</sup>. والعناصر الرئيسية للتنوع البيولوجي في الأغذية والزراعة على مستويات الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية هي أيضاً آخذة في التضاؤل<sup>(١٧)</sup>. ففي نهاية عام ٢٠١٨، كانت نسبة ٦٠ في المائة من سلالات الماشية المحلية معرضة لخطر الانقراض في البلدان الـ ٧٠ التي تتوفر بشأنها بيانات عن حالة الخطر هذه، بينما ظل هذا الوضع مجهولاً بالنسبة لثلثي سلالات الماشية المحلية. وشكلت ٩ أنواع من أصل ٦٠٠ نوع من الأنواع النباتية التي زرعت لغرض إنتاج الغذاء ٦٦ في المائة من مجموع إنتاج المحاصيل، وسجل عدد يقل عن ٢٠٠ نوع معدلات إنتاج كبيرة على

(١٢) IFAD, *Rural Development Report 2016*.

(١٣) Sarah K. Lowder, Jakob Skoet and Terri Raney, "The number, size, and distribution of farms, smallholder farms, and family farms worldwide", *World Development*, vol. 87, pp. 16–29.

(١٤) United Nations Environment Programme (UNEP) and International Union for Conservation of Nature and Natural Resources, "Sustainable pastoralism and the post 2015 agenda", 2015.

(١٥) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٦: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

(١٦) Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Global Assessment on Biodiversity and Ecosystem Services*, 2019.

(١٧) FAO, *The State of the World's Biodiversity for Food and Agriculture*, 2019.

الصعيد العالمي. وتُهج الاقتصاد الدائري هي إحدى الوسائل التي تعالج الأمن الغذائي وسوء التغذية وتحمي أيضاً النظم الإيكولوجية الحيوية.

١٣ - ومع أن الجهود التي تبذل خارج الموقع لحفظ الموارد الجينية النباتية والحيوانية تتزايد، فإن العديد من الثغرات في التغطية ما تزال قائمة. وفي نهاية عام ٢٠١٨، ازدادت المخزونات العالمية من المواد الجينية النباتية المحفوظة في مصارف الجينات في ٩٩ بلداً و ١٧ مركزاً من المراكز الإقليمية والدولية بنسبة ١,٨ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وفيما يتعلق بالسلالات الحيوانية، فإن المواد المخزونة تكفي لإعادة تكوين نسبة تقل عن ١ في المائة من السلالات المحلية الموجودة في حالة الانقراض.

١٤ - وتعد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدراً حيوياً للغذاء المغذي والبروتين. وعلى الصعيد العالمي، يحصل نحو ٣,٢ بلايين شخص على ٢٠ في المائة من استهلاكهم اليومي للبروتين الحيواني من الأسماك، مما يوفر نحو ٥٩,٦ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم<sup>(١٨)</sup>. ومع ذلك، انخفضت نسبة الأرصد السمكية البحرية العالمية التي ما تزال ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجياً من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي حال لم ينعكس الاتجاه الحالي للاستخدام غير المستدام للموارد البحرية، فإن قدرة المحيطات والبحار على توفير الغذاء للأجيال المقبلة ستعرض لخطر شديد. ولا يزال الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم أحد أشد الأخطار التي تهدد النظم الإيكولوجية البحرية والمساعي التي تبذل لحفظ التنوع البيولوجي البحري، إذ أنه يؤدي في أحيان كثيرة إلى انهيار مصائد الأسماك المحلية، حيث ثبت أن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في البلدان النامية معرضة بشكل خاص للانهيار. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالحد من هذا النوع من صيد الأسماك، ما زال نحو ٣٠ في المائة من البلدان تبليغ عن مستوى يتراوح بين منخفض ومتوسط لتنفيذ الصكوك الدولية الرئيسية المهادفة إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم<sup>(١٩)</sup>.

١٥ - وتقدم النظم الإيكولوجية البرية مساهمات حيوية في التنمية المستدامة. وتحافظ الغابات على مجموعة من الصناعات وتولد فرص العمل وتدر الدخل وهي مصدر للغذاء والدواء والوقود لما يزيد عن بليون شخص. وتوفر الجبال نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من المياه العذبة في العالم. والتربة هي أساس التنمية الزراعية، وتتحكم بما لا يقل عن ربع التنوع البيولوجي العالمي، ولكن النظم الإيكولوجية الأرضية تواجه الآن ضغوطاً متواصلة وغير مسبوقه. وقد تدهور أكثر من خمس مساحة الأرض الكلية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عمليات يسببها الإنسان، مثل التصحر وتوسع الأراضي الزراعية والتوسع العمراني. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، انخفضت نسبة المنطقة الحرجية من مجمل مساحة الأراضي في العالم من ٣١,١ إلى ٣٠,٧ في المائة<sup>(٢٠)</sup>. ويمكن أن يؤدي تناقص مساحة الغابات إلى فقدان أسباب معيشة المجتمعات الريفية وإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والتسبب في فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي. ومع أن مساحة الغابات العالمية تتناقص، فقد تباطأ معدل فقدان

(١٨) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عام ٢٠١٨.

(١٩) FAO, "SDG indicator 14.6.1: illegal, unreported unregulated fishing" 2019، متاح على الموقع التالي: <http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/1461/en/>

FAO, "SDG indicator 15.1.1: forest area (as a percentage of total land area)", 2019, available at (٢٠) <http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/1511/en/>

الغابات بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ مقارنة بالفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠<sup>(٢١)</sup>.

## رابعا - المناقشة المواضيعية: التعجيل بإحراز تقدم بشأن هدف التنمية المستدامة ٢ وما يتصل به من أهداف وغايات من خلال اتباع نهج المنظومات الغذائية

١٦ - يترابط هدف التنمية المستدامة ٢ وما يتصل به من أهداف وغايات فيما بينها من خلال مجموعة معقدة من الأهداف والمتطلبات والاحتياجات المترابطة التي تشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأكملها. ويتيح منظور المنظومات الغذائية قيمةً كبيرةً من خلال توفير إطار مشترك يمكن من خلاله النظر إلى مسائل الفقر والجوع وجميع أشكال سوء التغذية على امتداد التسلسل الريفى الحضري المتصل من حيث علاقتها بالمساواة بين الجنسين والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة المستمرة أو المتزايدة، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه أيضاً على الآثار المترتبة على التدهور البيئي وتغير المناخ والظواهر الجوية القسوى والأزمات والنزاعات. ويمكن أن يساعد منظور المنظومات الغذائية على تركيز الاهتمام على العلاقة بين سياسات الأراضي والمياه والطاقة والأغذية وعلى الإمكانيات التي تتيحها كل من أوجه التآزر بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمفاضلة بينها. وعلى سبيل المثال، فإن حصول المرأة على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى هو جزء مهم من جهود القضاء على الفقر والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية. وأبرزت العديد من التقارير الأخيرة ضرورة إحداث تحول جذري في المنظومات الغذائية من أجل تعزيز ذلك النوع من التحول الهيكلي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>(٢٢)</sup>.

### تعريف المنظومات الغذائية

١٧ - تشمل المنظومات الغذائية المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة العامة والخاصة (المزارعون والمصنعون وتجار الجملة والموزعون والمعلنون والمسوقون والجهات المنظمة وتجار التجزئة) وما تظلم به من أنشطة مترابطة في إنتاج المواد الغذائية التي تنشأ من الزراعة أو الحراجة أو مصائد الأسماك وتجميعها وتصنيعها وتوزيعها وتنظيمها واستهلاكها والتصرف فيها فضلاً عن البيئات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية التي تندمج فيها<sup>(٢٣)</sup>. وتؤدي تلك الجهات الفاعلة دوراً في التأثير على تحديد الأغذية التي تُنتج والطريقة المتبعة في إنتاجها وتصنيعها وتوزيعها وتسويقها واستهلاكها. وهي تعمل على مستوى جانب العرض في النظام الغذائي.

١٨ - وتتألف كل منظومة غذائية أيضاً من بيئات غذائية، هي الظروف والفرص والأوضاع المادية والاقتصادية والسياساتية والاجتماعية والثقافية والبيئية الجماعية التي تؤثر في اختيار الناس للأغذية

(٢١) FAO, "SDG indicator 15.2.1: progress towards sustainable forest management". 2019, available at <http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/1521/en/>

(٢٢) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية لعام ٢٠١٦؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل؛ وتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٥: تحويل الاقتصادات الريفية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.15.II.D.7)؛ و Peter Timmer, "Managing structural transformation: a political economy approach", 2014

(٢٣) FAO, "Sustainable food systems: concept and framework", 2018

والمشروبات. وتشمل البيئات الغذائية المسافة اللازمة للوصول إلى الأسواق أو الوصول المادي، والإعلان عن الأغذية وتسويقها، وتنظيم عملية تسويق الأغذية، وسلامة الأغذية، ووسم المكونات، والمطالبات الصحية، وترويج الأغذية، وأسعار الأغذية، وتوفير الغذاء في المدارس والأماكن الأخرى، وتوافر الغذاء، والسياسات الضريبية والتجارية والسياسات الأخرى التي تؤثر على توافر المواد الغذائية وأسعارها وجودتها<sup>(٢٤)</sup>. وتؤثر البيئات الغذائية على العرض والطلب، وتترتب عليها آثار كبيرة على المجتمعات والاقتصادات والبيئة<sup>(٢٥)</sup>.

١٩ - وأخيراً، فإن المستهلكين عناصر أساسية في جميع المنظومات الغذائية. أما القيم التي يؤمنون بها والدخل الذي يحققونه ومركزهم الاجتماعي وثقافتهم ومعارفهم وإمكانية حصولهم على المعلومات وتفضيلاتهم ودياناتهم، فهي تسهم إلى حد كبير في تحديد الأغذية التي يقررون شراءها أو تناولها (يطلق عليها غالباً اسم "الطلب على الغذاء") وفي تمتعهم بالحقوق الأساسي في الحصول على الغذاء المناسب. ويقع في صميم أهداف التنمية المستدامة الواجب والالتزام بضمان أن يتمتع كل شخص بالأمن الغذائي وأن يحصل على التغذية وأن يتمكن من الازدهار.

### الفرص والتحديات المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة للمنظومات الغذائية

#### جعل المنظومات الغذائية تعمل من أجل التغذية

٢٠ - المنظومات الغذائية ذات الكفاءة التي توفر أغذية مأمونة ومغذية ومرغوبة وميسورة التكلفة على نحو موثوق هي من العناصر الأساسية في المعركة ضد الجوع، إلا أن هدف كفاءة الحصول على الطاقة الغذائية غير كاف اليوم. والنظم الغذائية الصحية ضرورية لحماية الناس من سوء التغذية بجميع أشكاله، فضلاً عما يتصل به من أمراض غير معدية، بما فيها داء السكري، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، وبعض أنواع السرطان<sup>(٢٦)</sup>. وتشير البحوث إلى أن النظم الغذائية الصحية لا غنى عنها في تحسين التغذية على مدى حياة الإنسان للتخفيف من وطأة المرض. ويؤدي اتباع نظام غذائي صحي إلى تلبية الاحتياجات التغذوية للأفراد عن طريق توفير أغذية كافية ومأمونة ومتنوعة للحفاظ على حياة نشطة والحد من خطر المرض. ويشمل هذا النظام الغذائي الفواكه والخضروات والمكسرات والحبوب الكاملة ويتسم بانخفاض مستوى الدهون (ولا سيما الدهون المشبعة) والسكريات والملح<sup>(٢٧)</sup>. وهو يكفل تلبية الحاجة من المغذيات الأساسية، مع إيلاء اهتمام خاص لنوع جنس كل شخص وعمره ومستوى نشاطه البدني وحالته الفسيولوجية.

٢١ - وتشهد المنظومات الغذائية في جميع أنحاء العالم تحولات سريعة، بسبب النمو السكاني والتوسع الحضري وارتفاع الدخل والعولمة وزيادة إدماج سلاسل القيمة وتغير المناخ وما ينتج عن ذلك من تفاقم

Vivica I. Kraak and others, "An accountability framework to promote healthy food environments", (٢٤) *Public Health Nutrition*, vol. 17, No. 11 (2014), pp. 2467-2483

High-level Panel of Experts on Food Security and Nutrition, *Sustainable forestry for food security and nutrition*, June 2017 (٢٥)

(٢٦) منظمة الصحة العالمية، *مدخول السكريات للبالغين والأطفال*، مبدأ توجيهي، ٢٠١٥.

(٢٧) منظمة الصحة العالمية، "النظم الغذائية الصحية"، صحيفة الوقائع، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، متاحة على الرابط التالي: [www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/healthy-diet](http://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/healthy-diet).

الظواهر الجوية القصوى. وبعض من هذه التغييرات له فوائد إيجابية، بما في ذلك توافر الأغذية على مدار السنة وإمكانية الحصول على مختلف الأغذية وتحسين أمن الغذاء واستدامته، إلا أنه قد تبين أن التغييرات في المنظومة الغذائية تسهم أيضا في تقليل جودة النظام الغذائي في العديد من البلدان. فعلى سبيل المثال، فإن الأغذية كثيفة الطاقة عالية التصنيع التي تحتوي غالبا على مستوى منخفض من المغذيات الدقيقة تكون متاحة بسهولة، وغالبا ما تكون أقل كلفة وأيسر استهلاكاً من الأغذية الطازجة الأغنى بالمغذيات<sup>(٢٨)</sup>.

٢٢ - ولضمان نظم غذائية صحية يلزم اتخاذ إجراءات في جميع المنظومات الغذائية، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تعزيز إنتاج المحاصيل كثيفة المغذيات؛ واتباع طرق تصنيع تحافظ على المغذيات؛ واتباع سياسات للتأكد من أن الأطعمة المغذية ميسورة التكلفة ويمكن الحصول عليها ومأمونة؛ وفرض قيود على المكونات الضارة في الإنتاج الغذائي أو حظرها؛ وتوفير بيانات تسترشد بها السياسات الفعالة المعنية بإتاحة النظم الغذائية الصحية للجميع. وتتيح التدخلات في جانب الطلب للمستهلكين إمكانية اختيار الأغذية الصحية، وذلك بدعم من المبادئ التوجيهية الوطنية للنظم الغذائية من أجل توفير توجيهات بشأن الأكل الصحي؛ واستخدام الحكومات للمقاييس مثل الحد الأدنى لدرجة التنوع الغذائي، لرصد جودة النظم الغذائية؛ وإدراج موضوع التغذية في المناهج الدراسية. ويمكن أن تساعد برامج إعانات الدخل والحماية الاجتماعية، بما في ذلك قسائم الشراء المستخدمة للحصول على الأغذية الطازجة الأفراد والأسر المنخفضة الدخل على الحصول على الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة. وتحقق التدخلات الرامية إلى تحسين السلوك الشرائي للمستهلكين أفضل النتائج إذا استخدمت نهجا متعددة مجتمعة<sup>(٢٩)</sup>.

٢٣ - وتشتمل السياسات والإجراءات الهادفة إلى تحسين البيئات الغذائية على أنظمة تعمل على تحسين وسم الأغذية على المنتجات الغذائية المعبأة لإتاحة المزيد من الخيارات المستنيرة للمستهلكين؛ وعلى قواعد للحد من تسويق المنتجات كثيفة الطاقة ذات المستويات المرتفعة من الدهون أو السكر أو الملح واستهلاكها في المباني المدرسية؛ وحملات لتشجيع الأكل الصحي. ولا تشمل جهود التشجيع والدعم المقدمة لأسواق الأغذية البديلة، مثل أسواق الأغذية العضوية والأغذية المنتجة والمباعة والمستهلكة على عين المكان والمبيعات المباشرة إلى المستهلكين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، إلا إلى نسبة قليلة من المستهلكين، إلا أنها حققت الكثير من أجل التوعية بمكان إنتاج الغذاء وكيفية إنتاجه والجهة القائمة على إنتاجه وزيادة الطلب على الأغذية الجيدة.

٢٤ - ونظرا لأن المنظومات الغذائية قد أصبحت تتسم بقدر متزايد من العولمة والتركيز، فإن إحداث تحول فيها من أجل تشجيع النظم الغذائية الصحية سيستلزم اتخاذ إجراءات شاملة لعدة قطاعات ومشاركة بين التخصصات على جميع المستويات. ومن الضروري تحسين إدارة المنظومات الغذائية التي ييسرها الدعم السياسي المركز، من أجل وضع رؤية مشتركة، ودعم السياسات القائمة على الأدلة، وتعزيز التنسيق والتعاون الفعالين عن طريق اتخاذ إجراءات متكاملة ومتعددة القطاعات. وتقوم هيئة الدستور الغذائي، ولا سيما لجنتها المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، بدراسة مشاكل

(٢٨) Carlos Monteiro and others, "Ultra-processed products are becoming dominant in the global food system", *Obesity Reviews*, vol. 14, suppl. 2 (2013), pp. 21–28.

(٢٩) Global Panel on Agriculture and Food Systems for Nutrition, "Policy actions to support enhanced consumer behaviour for high-quality diets", policy brief No. 8, June 2017.

تغذية محددة وصياغة أحكام عامة تتعلق بالجوانب التغذوية لجميع الأغذية ووضع معايير للاستخدامات التغذوية الخاصة. وتُحدِّث المبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة بشأن وسم الأغذية دوريا لتزويد المستهلكين بصورة مناسبة عن المغذيات التي تحتوي عليها بعض الأغذية<sup>(٣٠)</sup>.

٢٥ - ويتطلب هذا النهج الفهم واتخاذ إجراءات تراعي العادات والأذواق والظروف المحلية. وعلى سبيل المثال، تبين المنظومات الغذائية للشعوب الأصلية أن أوجه التأزر مع البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي تتكيف على نحو وثيق مع الثقافة والظروف المحلية وتتسم بمستوى مرتفع من التنوع وبيصمة كربونية خفيفة. وهذه المنظومات مهددة بسبب تدمير الموائل وتشريد الشعوب الأصلية من أراضيهم، واندثار اللغات والثقافة في مجتمعات الشعوب الأصلية، وفقدان البذور التقليدية، والتحول السريع في العادات الغذائية لدى الشباب<sup>(٣١)</sup>.

٢٦ - والمنظومات الغذائية أيضا من المسائل المثيرة للقلق في حالات النزاع التي يمكن أن يُعرقل فيها الأداء بسبب الوجود الإداري المحدود، وتعطل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات التي تطرأ على الخيارات الغذائية المتاحة للناس، والديناميات الغذائية داخل الأسر استنادا إلى الواقع الفعلي لتوافر الأغذية وسهولة الحصول عليها<sup>(٣٢)</sup>. وثمة حاجة إلى نهج شامل للتصدي لسوء التغذية في تلك السياقات، والحيلولة دون تدهور التغذية في أوقات الأزمة، والحفاظ على المكاسب المتصلة بالتغذية في الأجل الطويل<sup>(٣٣)</sup>. ومن الضروري أن تقوم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص بعمل مشترك لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى سد الفجوات في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

#### تحسين شمولية تنمية المنظومات الغذائية

٢٧ - تتمحور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حول الإنسان، وتركز رؤية "القضاء على الجوع" ضمن الغاية ٢-٣ من أهداف التنمية المستدامة على أهمية صغار المنتجين والعاملين في الأنشطة ذات الصلة بالزراعة. وتنتج المزارع الأسرية الصغيرة التي يبلغ عددها ٤٧٥ مليون العاملة في مجالات إنتاج المحاصيل، وتربية الماشية، وتربية الأحياء المائية، وقطع الأخشاب والرعي حصة كبيرة من الإمدادات الغذائية في العالم، تصل إلى ٨٠ في المائة في جنوب الصحراء الكبرى وآسيا<sup>(٣٤)</sup>. وتساهم أيضا مزارع الأسر الصغيرة بحصة كبيرة من الإمدادات الغذائية للشعوب الأصلية البالغ تعدادها ٣٧٠ مليون نسمة في

(٣٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "التغذية والتوسيم"، متاح عبر الرابط التالي: [www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/thematic-areas/nutrition-labelling/en/](http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/thematic-areas/nutrition-labelling/en/).

(٣١) FAO, *The Future of Food and Agriculture: Trends and Challenges*, 2017.

(٣٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. ٢٠١٧. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي*، ٢٠١٧.

(٣٣) FAO, *Nutrition, Food Systems and Conflict: Development Initiatives*, forthcoming; and Development Initiatives, 2018 *Global Nutrition Report: Shining a Light to Spur Action on Nutrition*.

(٣٤) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، *حالة الأغذية والزراعة: تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل*.

العالم<sup>(٣٥)</sup>. ويعمل أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص المعدمين الناشطين اقتصاديا في المناطق الريفية في الزراعة بوصفها نشاطا رئيسيا.

٢٨ - وقد أسهم النمو السكاني السريع وتسارع وتيرة التوسع الحضري وارتفاع مستويات دخل الطبقات الوسطى الآخذة في الاتساع في إحداث تحول واسع النطاق في الطلب على الأغذية المعالجة بشدة وفي إحداث تغييرات في هيكل وإدارة سلاسل قيمة الأغذية الزراعية التي ظهرت عقب انهيار نظم التسويق التي ترعاها الحكومات وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في المنظومات الغذائية<sup>(٣٦)</sup>. وقد أدى التركيز المتزايد للسكان في المراكز الحضرية وشبه الحضرية، التي تستهلك عادة ما يصل إلى ٧٠ في المائة من الإمدادات الغذائية حتى في البلدان التي تقطن أعداد كبيرة من سكانها في المناطق الريفية، إلى إيجاد سوق كبيرة للأغذية "مناطق تجمع" في المناطق المجاورة لتلبية الطلب المتزايد بشدة على الأغذية في المناطق الحضرية. وقد أتاح ذلك فرصا للاستثمار الخاص في طائفة من الخدمات، بدءا من المدخلات إلى مناولة الأغذية، وفرزها، وتصنيعها، وتوزيعها، وتسويقها، وبيعها بالتجزئة.

٢٩ - ويمكن ملاحظة هذه الاتجاهات في جميع المناطق الأقل نموا، حيث اتسع نطاق أسواق الأغذية في الريف مع تزايد عدد سكان المناطق الريفية من ١,٦ بليون نسمة في عام ١٩٦٠ إلى ٣,١ بليون نسمة في عام ٢٠١٥<sup>(٣٧)</sup>. ويمكن أن يؤدي الارتفاع الحاد في الطلب المحلي على الأغذية الطازجة والمصنعة إلى إتاحة فرص بارزة للأسر العاملة في مجال الزراعة وصغار مصنعي المواد الغذائية من خلال الأسواق الجديدة وتوليد الدخل من الأنشطة غير الزراعية القائمة على العمالة المحلية. ولكن في ظل غياب دور فعال للقطاع العام، قد تؤدي زيادة التكامل الرأسي لسلاسل الإمداد الحضرية مع أسواق المواد الغذائية في المناطق الحضرية إلى استبعاد صغار المنتجين الذين يواجهون صعوبة في الوفاء بالمعايير الأكثر صرامة التي تحكم الوصول إلى الأسواق في المناطق الحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية والآثار المترتبة على تغير المناخ إلى تقليل إمكانية التنبؤ بالإنتاج الغذائي، مع تحمل صغار المنتجين في البلدان النامية لمعظم أعباء المخاطر<sup>(٣٨)</sup>.

٣٠ - وتختلف الفرص والقيود المرتبطة بالمنظومات الغذائية الشاملة من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ففي أفريقيا، حيث تقل أعمار أكثر من ٦٠ في المائة من السكان عن ٢٥ عاما، لا تتوفر سوى فرص عمل محدودة تسهم في الحد من الفقر<sup>(٣٩)</sup> وينبغي أن تراعي السياسات المتصلة بالمنظومات الغذائية عامل مباشرة الأعمال الحرة الزراعية وتنوع فرص العمل في المناطق الريفية. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تصل معدلات السمنة فيها إلى أعلى المستويات في العالم، ينبغي أن تركز استراتيجيات الاستعاضة عن استيراد الأغذية على تعزيز سلاسل القيمة الغذائية المحلية التي تعرضها المزارع الأسرية

(٣٥) حالة الشعوب الأصلية في العالم (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 09.VI.13).

(٣٦) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التنمية الريفية لعام ٢٠١٦؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة: تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل.

(٣٧) توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح ٢٠١٤: الملامح الرئيسية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.14.XIII.8).

(٣٨) Carmel Williams and Paul Hunt, "Health rights are the bridge between law and health", The Lancet, vol. 393, No. 10183 (4 May 2019), pp. 1782-1784.

(٣٩) International Labour Organization (ILO), "Youth employment in Africa", 2019، متاح على:

[www.ilo.org/africa/areas-of-work/youth-employment/lang-en/index.htm](http://www.ilo.org/africa/areas-of-work/youth-employment/lang-en/index.htm)

وصغار المنتجين حتى يصبح من الأيسر الحصول على الأغذية الطازجة المحلية بدلا من الأغذية الرخيصة والمعالجة بشدة<sup>(٤٠)</sup>.

٣١ - ويواجه صغار المنتجين الفقراء قيودا هيكلية تحد من الإنتاجية. ومن الأمثلة على ذلك الحقوق غير المؤقتة (أو غير المعترف بها) في الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه ومصائد الأسماك والمراعي؛ ومحدودية فرص الحصول على المدخلات بسبب مستوى التركيز في أسواق الموردين؛ وعدم إمكانية الحصول على تكنولوجيات تيسير العمل المحايدة النطاق والأصول الإنتاجية الأخرى، مثل التعليم والمساعدة التقنية والائتمان والتأمين والحماية الاجتماعية. وثمة حاجة إلى الجمع بين السياسات والبرامج العامة والاستثمارات المنسقة، في مجالات منها الهياكل الأساسية والخدمات الإرشادية، من خلال إنشاء تحالفات بين القطاعين العام والخاص واتخاذ تدابير لتعزيز المزيد من العمل الجماعي الفعال بين صغار المنتجين أنفسهم، وذلك لكي تكون التنمية المستدامة للمنظومات الغذائية قابلة للاستمرار. وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، ينبغي أن تعمل السياسات التي تساعد على إتاحة الوصول إلى الأسواق أيضا على ضمان أن يتمكن المنتجون والمصنعون من التنافس في الأسواق المربحة، مع حماية إمكانية حصول المستهلكين على الأغذية الصحية بتكلفة ميسورة.

٣٢ - ويمكن أن تدعم الأمم المتحدة البلدان في جهودها الرامية إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي لصغار المنتجين والأشد فقرا. وينبغي ألا تقتصر سياسات الإدماج على الأنشطة الإنتاجية فحسب، بل ينبغي أن تحسن أيضا القدرة التنافسية للعاملين في مجال الإنتاج الأولي وأن تزيد الفرص من أجل إضافة القيمة وتحقيقها في المراحل النهائية من مناولة مزيج الأغذية المتنوعة الأعلى جودة وتصنيعها وتسويقها وبيعها بالجزء. وتتطلب هذه النهج إنشاء تحالفات تضم الجهات الفاعلة من أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركة بين القطاعات تعمل على زيادة الدخل وتحسين قدرة صغار المنتجين على الصمود، وتوفير وظائف ومصادر دخل جديدة على مستوى المنظومات الغذائية والخدمات الأخرى، ولتحسين توافر الأغذية الجيدة للفقراء في المناطق الريفية وتيسير حصولهم عليها وتوليد إيرادات ضريبية إضافية من سلاسل القيمة ذات الطابع الرسمي المتزايد<sup>(٤١)</sup>. وينبغي أن تعالج أيضا خطط تنشيط المناطق الريفية التي تستند إلى تطوير وتحسين المنظومات الغذائية عدم المساواة بين الجنسين وأن تعزز مصادر التمكين الاجتماعي وأن تحافظ على الاستثمارات العامة في الإدماج الاقتصادي لأشد الفئات فقرا.

### تحسين أداء النظم الغذائية بالحد من فقد الأغذية وهدرها وكفالة سلامة الأغذية

#### فقد الأغذية وهدرها

٣٣ - تتباين تقديرات المفقود من الأغذية والهدر الغذائي تباينا كبيرا، ويعود ذلك جزئيا إلى الاختلافات في التعريف والقياس والتقدير، ولكنها تؤيد عموما الاستنتاج القائل بأن ثلث الأغذية أو أكثر تُفقد أو تُهدر أثناء عمليات الإنتاج والتجهيز والاتجار والاستهلاك. ويمكن قياس هذه الخسائر

(٤٠) منظمة الأغذية والزراعة، "برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية: دعم تنفيذ مسار ساموا"، ٢٠١٧.

(٤١) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تطوير سلسلة القيمة الغذائية المستدامة: المبادئ التوجيهية، ٢٠١٤.

من حيث الفقد الكلي للأغذية المتاحة، وفقدان المنتجين للدخل، والآثار التي لا داعي لها التي تلحق بالبيئة والموارد الطبيعية، وتدهور النوعية التغذوية للمواد الغذائية، لا سيما الفواكه والخضروات.

٣٤ - وتحدد الغاية ١٢-٣ من أهداف التنمية المستدامة الهدف الطموح المتمثل في "تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد البيع بالتجزئة وعلى صعيد المستهلك بمقدار النصف، والحد من فقد الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك فقد الأغذية في مرحلة ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠". ولتحقيق تخفيضات كبيرة في فقد الأغذية وهدرها، من الضروري اتخاذ ثلاثة أنواع من الإجراءات.

٣٥ - أولاً، لا بد من تحسين اتساق المصطلحات وقياس المفقود من الأغذية والهدر الغذائي بدقة أكبر لتحسين الأساليب القائمة وتحديد مواطن فقد الأغذية وأسبابه<sup>(٤٢)</sup>. ويرتبط فقد الأغذية وهدرها بمجموعة من العوامل، منها الممارسات الزراعية السيئة والمهارات الإدارية الضعيفة، وعدم مناسبة تقنيات الحصاد والفرز أو قصورها عن المستوى الأمثل، والافتقار إلى مرافق التخزين المناسبة والبنية الأساسية للنقل، وانعدام كفاءة أساليب التجهيز وهدرها للأغذية، وضعف التنسيق في مجال التسويق، وعدم ملاءمة توسيم المنتجات وأذواق المستهلكين. وعلاوة على ذلك، يحدث هذا النوع من الهدر في سلسلة الإمداد برمتها.

٣٦ - ثانياً، يمكن من خلال استخدام تقنيات القياس المحسنة والفعالة من حيث التكلفة<sup>(٤٣)</sup>، أن يحدد المنتجون وواضعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة أماكن وأسباب فقد الأغذية وتقييم التدخلات بوجه أفضل. ويحدث فقد الأغذية وهدرها في الغالب عند الإنتاج والاستهلاك، حيث يحدث أكبر قدر من الخسائر عند الإنتاج في البلدان النامية ويحدث أكبر قدر من الهدر عند الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو. وسيكون من المهم تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بهدف الحد من فقد الأغذية وتعزيز سلامة الأغذية ووسم الأغذية، بما في ذلك في المناطق الريفية.

٣٧ - ثالثاً، سيلزم استثمار مبالغ كبيرة لتحقيق التخفيضات المطلوبة في فقد الأغذية وهدرها. وتشير الأدلة إلى أن أسباب الفاقد قبل الحصاد وبعده تشمل الآفات والأمراض وعدم سقوط الأمطار؛ وعدم ملاءمة تقنيات وتكنولوجيات الحصاد؛ والتلف أثناء الاختيار بسبب افتقار العمال إلى التدريب والخبرة. ويمكن أن تشمل التدخلات المناسبة الاستثمارات التي تؤدي إلى تحسين الممارسات الزراعية، والتثقيف، وتحسين البذور لتصبح قادرة على مقاومة تغير المناخ، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل على الصعيد المحلي.

#### سلامة الأغذية

٣٨ - ويتضرر نحو ٦٠٠ مليون شخص من الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية والتي تؤدي بحياة ٤٢٠.٠٠٠ شخص مبكراً سنوياً<sup>(٤٤)</sup>. ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وحدها، تؤدي مشاكل سلامة الأغذية إلى خسائر في الإنتاجية قدرها ٩٥ بليون دولار في السنة. ويسهم عدم الامتثال

Luciana Delgado, Monica Schuster and Maximo Torero, "The reality of food losses: a new measurement (٤٢) methodology", International Food Policy Research Institute discussion paper No. 1686 (2017).

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) WHO, "Food safety", fact sheet, 4 June 2019, available at [www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/food-safety](http://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/food-safety)

للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بسلامة الأغذية إلى حد كبير في فقد الأغذية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك حرق الحبوب الملوثة بالتكسين الفطري، وهو إجراء كثيرا ما يمارس في البلدان النامية.

٣٩ - وتدعم الأمم المتحدة الإجراءات المتخذة على جبهات متعددة لتعزيز مشاركة جميع البلدان في عمل هيئة الدستور الغذائي المتعلق بتحديد المعايير وفي تيسير تنفيذ معايير الدستور الغذائي؛ وزيادة الاستثمار في النظم الوطنية لمراقبة الأغذية؛ وتسخير استثمارات القطاع الخاص في بناء سلاسل إمدادات غذائية مأمونة؛ وتعزيز التعاون بين القطاعات وتطبيق نهج "توحيد الأداء في مجال الصحة"، متعدد القطاعات؛ ومكافحة واحتواء مقاومة مضادات الميكروبات؛ وكفالة التقيد بمعايير كافية لإدارة سلامة الأغذية على امتداد السلاسل الغذائية، بما في ذلك السلاسل التي تخدم الأسواق غير الرسمية؛ وإيلاء اهتمام خاص للمزارع الأسرية الصغيرة الحجم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والفئات السكانية الضعيفة.

٤٠ - وتسهم التجارة في توافر الغذاء وتنوع نظم التغذية في جميع أنحاء العالم، ولكنها تزيد أيضا من احتمال تأثير الأغذية المنتجة في مكان ما على تغذية الناس وصحتهم في أماكن أخرى. ونتيجة لذلك، أصبحت التدابير المتعلقة بسلامة الغذاء والتغذية على الصعيد العالمي الواجبة التطبيق عبر الحدود، والمؤسسات والنظم، بما في ذلك وضع معايير دولية قائمة على الأدلة لسلامة الأغذية والتغذية، أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الأهمية بمكان ضمان سلامة الأغذية المتداولة عالميا وإخضاعها للمعايير الغذائية المتفق عليها دوليا التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي. وستؤثر كفالة سلامة الأغذية في قدرة المجتمع الدولي على تحقيق هدف القضاء تماما على الجوع لدى سكان العالم الذين يتوقع أن يصل عددهم إلى ٨,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤١ - والتكسينات الفطرية هي السبب الأساسي في جعل الأغذية غير مأمونة وغير متاحة للمستهلكين؛ ومن ثم تُفقد هذه الأغذية. وللحد من هذه الخسائر، تم تجهيز بعض الدول الأعضاء، في إطار عدد من مشاريع التعاون التقني في المنطقة الأفريقية، لاختبار الأغذية على نحو منظم من أجل الكشف عن التكسينات الفطرية ورصدها في الأغذية التي لولا ذلك يتم التخلص منها، ولإذكاء الوعي لدى أصحاب المصلحة بشأن التخفيف من أثر التكسينات، بما في ذلك معالجة الأغذية المعرضة للتلوث بهذه المواد التكسينية معالجة سليمة. وبالتالي يمكن أن تساعد برامج الاختبار والرصد الاعتيادي على تعزيز سلامة الأغذية في المنطقة.

### التصدي لآثار تغير المناخ من خلال التكيف وتعزيز القدرة على الصمود

٤٢ - ليست الزراعة والنظم الغذائية معرضة بصفة خاصة لآثار تغير المناخ فحسب، بل تسهم أيضا إلى حد كبير في انبعاثات غازات الدفيئة وتشكل جزءا أساسيا من الحل الرامي إلى معالجة آثار تغير المناخ. ويمكن أن يساعد الحد من بصمة الكربون الناجمة عن النظم الزراعية والغذائية البلدان على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس.

٤٣ - فالعديد من جوانب الزراعة والنظام الغذائي، ابتداء من عمليات الإنتاج الغذائي والعرض والتوزيع ووصولاً إلى سلوك المستهلك، يمكن أن تفاقم بصمة الكربون على الصعيد العالمي. وينتج قطاع الزراعة والحراثة وغيرها من أوجه استخدام الأراضي ما يقدر بحوالي ٢١ في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة. بما في ذلك الانبعاثات الناجمة عن استخدام الطاقة في تجهيز الأغذية والتجارة بها واستهلاكها، وتبلغ الكمية الإجمالية لصافي انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن قطاع الأغذية والزراعة

٢٦ في المائة من مجموع الانبعاثات. وتمشيا مع الالتزامات التي قطعتها البلدان بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ٢-٤، يجب أن تخضع النظم الزراعية لتحول كبير وتصبح أكثر قدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، مع زيادة الإنتاج والحد من هذه الانبعاثات.

٤٤ - وتطورت أنماط التجارة الزراعية ويُتوقع أن تستمر في التغير في السنوات القادمة لتعكس بذلك تباين أثر تغير المناخ على النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم. ويؤدي تغير المناخ إلى تغير الميزة النسبية للزراعة وقدرتها التنافسية في مختلف المناطق والبلدان، ويمكن أن تؤدي التجارة الدولية دورا مهما للغاية في جهود التكيف، بإتاحة انتقال الأغذية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز لمعالجة نقص الإنتاج الناجم عن الظواهر الجوية القسوى. وفي الأجل الطويل، يمكن أن تسهم التجارة الدولية في تكيف النظم الزراعية والغذائية بكفاءة في مختلف البلدان. وستكون التدابير الرامية إلى تعزيز التكيف والتخفيف من أثر تغير المناخ في قطاع الزراعة جزءا من سياسات أوسع نطاقا في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، مع مراعاة القواعد والأنظمة المنصوص عليها في الاتفاق المتعلق بالزراعة.

٤٥ - وركز التقرير الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١٦ (٤٥) على آثار تغير المناخ في الزراعة والأمن الغذائي. وأشار التقرير إلى أنه، رغم اختلاف آثار تغير المناخ على المحاصيل الزراعية وسبل العيش، فإنها قد تكون كارثية في بعض المجالات، لا سيما بالنسبة للأسر ذات المزارع الصغيرة البالغ عددها ٤٧٥ مليون أسرة في العالم. ولا بد من إيلاء اهتمام عاجل لتحسين الهياكل الأساسية والخدمات الإرشادية والمعلومات المناخية والوصول إلى الأسواق والحصول على الائتمان والتأمين الاجتماعي لتمكين هذه الأسر من التكيف وتنويع سبل عيشها. ولبلوغ هذه الغاية، يتعين موازنة وإدماج السياسات المتعلقة بالمناخ والزراعة والغذاء والتغذية من أجل إدارة المفاضلات، وتحديد الأساليب اللازمة لنجاح الإجراءات. وفي إطار هذه الجهود، ينبغي أيضا استغلال آليات تمويل الزراعة وأنشطة مكافحة تغير المناخ.

٤٦ - وبرمجية AquaCrop مثال على كيفية تعزيز القدرة على تقييم كيفية تأثير مدى تغير توافر الماء بسبب تغير المناخ على الإنتاج الزراعي. وهي نموذج لنمو المحاصيل وضعته منظمة الأغذية والزراعة لمعالجة الأمن الغذائي وتقييم أثر البيئة والإدارة على إنتاج المحاصيل. وهي تحاكي استجابة مردود محاصيل العشبليات للمياه وتناسب بشكل خاص الظروف التي يشكل فيها الماء عاملا رئيسيا يحد من إنتاج المحاصيل. واستُخدم هذا البرنامج في المنطقة العربية، بتشجيع من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، في إدارة الموارد المائية الشحيحة.

٤٧ - ومن الفرص المتاحة لمعالجة أثر تغير المناخ عن طريق التكيف وتغيير قدرة الزراعة والنظم الغذائية على الصمود ما يلي:

(أ) تحويل أنماط التغذية نحو مصادر أقل أثرا من الناحية الإيكولوجية؛

(ب) الربط بين قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود والتنوع البيولوجي بطريقة تكفل التكامل بين السياسات والبرامج والاستثمارات في المناطق الحضرية والريفية؛

(ج) تخفيض كمية المفقود من الأغذية والهدر الغذائي، التي تسهم بنسبة ٨ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. وينبغي أن تستهدف التدخلات السلع الأساسية ونقاط سلسلة الإمداد المرتبطة بارتفاع مستويات هذه الانبعاثات والتي تنطوي على إمكانية تحقيق تخفيضات كبيرة من المفقود الغذائي<sup>(٤٦)</sup>؛

(د) الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، والأخذ بمصادر الطاقة المتجددة في نظم الإنتاج الغذائي؛

(هـ) تنوع المحاصيل والحيوانات، بما في ذلك تنوع الأنواع والموائل والعوامل الوراثية، التي يمكن أن تحقق فوائد كبيرة في تحسين صحة التربة والنباتات، وحفظ التنوع البيولوجي والحد من التعرض لآثار تغير المناخ، وللآفات والأمراض؛

(و) زيادة الاستثمار في التكنولوجيات المبتكرة واعتمادها؛

(ز) تطبيق الممارسات الزراعية الذكية مناخيا التي تعزز الإنتاجية، وتساعد على التكيف مع تغير المناخ وتزيد احتجاز الكربون.

## خامسا - الشراكات من أجل تعبئة وسائل التنفيذ وتحويل النظم الغذائية

### البيانات والأدلة المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ

٤٨ - على الرغم من تأكيد المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية من جديد الالتزام بزيادة الاستثمارات العامة في قطاع الزراعة واعترافهما بدور الزراعة في تسريع النمو الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية، فإن الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة، مقيسا من حيث مساهمته في مجموع الاقتصاد، أخذ في الانخفاض. وعلى الصعيد العالمي، انخفض الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة مقارنة بمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٤٢ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٢٦ في عام ٢٠١٧<sup>(٤٧)</sup>. ومنذ عام ٢٠٠١، تخصصت الحكومات المركزية أقل من ٢ في المائة من نفقاتها لقطاع الزراعة. وفي مقابل ذلك، زادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من ٤,١٣ في المائة إلى ٦,١٥ في المائة في الفترة نفسها.

٤٩ - وازداد تفاقم الانخفاض في الاستثمارات العامة وآثاره على القطاع الزراعي بسبب الانخفاضات في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولم يُحقق ما تعهدت به البلدان المانحة في عام ٢٠١٥ بزيادة التمويل الإنمائي الآمال المرجوة. فالمعونة العامة في حالة ركود، إذ بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ١٥٣ بليون دولار في عام ٢٠١٨، مع توجيه قدر أقل من هذه المساعدة إلى أقل البلدان نموا، التي تحتاج إليها أكثر من غيرها<sup>(٤٨)</sup>. ويتبين من الإحصاءات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية قد انخفض أيضا بحوالي الثلث خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وانخفضت المعونة المقدمة للزراعة في البلدان النامية من نحو ٢٥ في المائة من مجموع المعونة المخصصة من

(٤٦) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٩، سيصدر قريبا.

(٤٧) FAO, "Government expenditure on agriculture", February 2019، متاح على: <http://www.fao.org/economic/ess/investment/expenditure/en/>

(٤٨) OECD, "Development aid drops in 2018, especially to neediest countries" 10 April 2019

الجهات المانحة للقطاعات في منتصف ثمانينات القرن الماضي إلى ٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٧، مما يمثل نقصانا قدره ١٢,٦ بليون دولار. وفي مقابل ذلك، استفاد القطاع الزراعي في عام ٢٠١٧ من أكبر زيادة مطلقة في الالتزامات المتعلقة بالمعونة لصالح التجارة، التي ارتفعت إلى ١,٧ بليون دولار<sup>(٤٩)</sup>.

٥٠ - ويسلم العاملون في مجال التنمية على نحو متزايد بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لتطلعات خطة نمو الاستثمارات "من البلايين إلى التريليونات" يقتضي نهجا مبتكرة لتعبئة القطاع الخاص ومصادر الاستثمار الأخرى. ولسد الفجوة المالية، الذي لا بد منه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدأت مؤسسات التمويل الإنمائي والجهات المانحة استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية العامة لإنشاء أدوات لتخفيف المخاطر والتمويل المختلط من أجل اجتذاب الاستثمارات الخاصة. ويتجلى هذا الاتجاه أيضا في القطاع الزراعي، الذي يعتبره عموما المقرضون والمستثمرون من القطاع الخاص محفوفًا بمخاطر شديدة، لا سيما على مستوى الإنتاج الأولي.

٥١ - ولتحفيز الاستثمار الخاص، تعمل وكالات الأمم المتحدة بشكل متزايد على تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص لتهيئة بيئة مؤاتية لسياسات أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر ملاءمة للاستثمار. وتعمل الوكالات المتخصصة أيضا، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة في قطاع الزراعة، على معالجة بعض الأسباب الجذرية للمخاطر المرتبطة بالاستثمار في العادة، مثل عدم اتساق السياسات الزراعية و/أو القطاعية الفرعية وعدم إمكانية التنبؤ بها، والعوائق التشريعية والتنظيمية والمؤسسية. وتشمل الجهود الأولية أيضا اتخاذ تدابير لتشجيع النمو الاقتصادي الشامل لضمان استفادة كل من المستثمرين والمنتجين من الإيرادات وللحد من المخاطر التي يواجهها المستثمرون وليستفيد صغار منتجي الأغذية من أجل النهوض بالفقراء والنمو الاقتصادي الشامل.

٥٢ - وفيما يتعلق بتكاليف الإنتاج، يمكن أن يكون قطاع إنتاج الأغذية المحدود النطاق والزراعة الأسرية قادرين على منافسة المزارع التجارية الواسعة النطاق. وإضافة إلى ذلك، يوفر صغار منتجي الأغذية والنظم الغذائية المحلية معظم الأغذية التي يستهلكها الفقراء في المناطق الحضرية والريفية. إلا أنهم كثيرا ما يعانون من الحرمان بسبب عوامل لا علاقة لها بحجم مزارعهم، مثل البيئة المؤسسية والافتقار إلى القدرات والحصول على الخدمات والتكنولوجيا والابتكارات اللازمة لتعزيز الإنتاجية والدخل. ويمكن أن تؤدي الاستثمارات العامة دورا حاسما في البحث والتطوير المصمم خصيصا لتلبية احتياجات صغار المنتجين وفي تهيئة الظروف التي تمكن من تكريس الاستثمارات أو تحقيق المنافع لصغار المنتجين والأسر المزارعة، بما في ذلك وصولهم إلى الابتكارات والتكنولوجيا. وفي العديد من البلدان، يعكس الانخفاض في الاستثمار العام انخفاض الخدمات الإرشادية في القطاع العام، مع قلة إمكانية حصول صغار المنتجين على هذه الخدمات أو عدم الاستعاضة عنها بأشكال أخرى.

٥٣ - تضاعفت قيمة التجارة الزراعية العالمية ثلاثة مرات تقريبًا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦، لتصل إلى مبلغ إجماليه ١,٤ تريليون دولار. وحتى بالقيمة الحقيقية (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠)، زاد حجم التجارة الزراعية عمليا إلى الضعف. وفي ظل توسع التجارة الشاملة، تزايدت أهمية مشاركة الاقتصادات الناشئة في التجارة الزراعية الدولية. وتقوم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بتوسيع حصتها من

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2019: Time to Face the Challenge* (Paris, OECD Publishing, 2019) (٤٩)

المعاملات في الأسواق الزراعية العالمية، مجسدة بذلك النمو السريع في التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وشهدت أقل البلدان نمواً، على النقيض من ذلك، تدهوراً سريعاً في ميزانها التجاري الزراعي؛ وارتفع العجز التجاري لديها خمس أضعاف، من ٤,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٣ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من زيادة حجم التبادل التجاري، فقد انخفضت الأسعار الزراعية. ووفقاً للقياس بمؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة، انخفضت الأسعار المرجعية الدولية بنسبة ٢٧ في المائة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨. ومع زيادة حجم التبادل التجاري وانخفاض الأسعار، انخفضت أيضاً حدة تقلب الأسعار، لا سيما بالمقارنة مع التقلبات الكبيرة في الأسعار التي لوحظت في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢<sup>(٥٠)</sup>.

٥٤ - ويمكن أن يشكل ارتفاع أسعار الأغذية تهديداً للأسواق الزراعية وللأمن الغذائي، وخاصة في صفوف أشد الناس ضعفاً، ولا سيما الفقراء في المناطق الريفية والحضرية. وعلى الرغم من أن انخفاضاً عاماً واسعاً في أسعار الأغذية في العالم قد لوحظ في العقد الماضي، شهد بلد واحد من كل أربعة بلدان في أفريقيا وغرب آسيا وبلد واحد من كل خمسة بلدان في وسط وجنوب آسيا ارتفاعاً في أسعار الأغذية العامة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وكانت البلدان النامية غير الساحلية معرضة بشكل خاص لارتفاع أسعار الأغذية العامة، إذ تأثر بذلك حوالي ثلث عدد هذه البلدان خلال الفترة نفسها<sup>(٥١)</sup>.

٥٥ - ويكتسي الابتكار والتكنولوجيات الجديدة في مجالات نظم الأغذية والزراعة والحراثة ومصائد الأسماك أهمية متزايدة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وظهرت في العقد الماضي ابتكارات وتكنولوجيات لتغيير الطريقة التي يتبعها الناس في إنتاج وتجارة واستهلاك الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية والحرجية ومنتجات مصائد الأسماك. وتتحكم هذه التكنولوجيات الناشئة في أنظمة غذائية أكثر كفاءة وإنتاجية وشفافية واستدامة، مما يدل على وعود حقيقية بتذليل العديد من العقبات التي تعوق تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وقد أصبحت هذه التكنولوجيات جزءاً لا يتجزأ من الابتكار، وغالباً ما تُختصر تحت عنوان ”الزراعة ٤.٠“، حيث تستخدم التكنولوجيات لملاحظة البيانات المجمعة في النظم الغذائية وقياسها وتحليلها والاستجابة لها من أجل تعظيم النواتج وتقليل المدخلات وتحسين تدفق المعلومات.

٥٦ - وتستخدم الزراعة الدقيقة، على سبيل المثال، تكنولوجيا الاستشعار عن بعد والمعلومات الساتلية والقوة الحوسبية الكبيرة والروبوتات والطائرات بدون طيار لتحقيق أقصى قدر من الناتج الزراعي مع الحفاظ على الموارد. وتنتج المزارع الذكية المدعومة بالتكنولوجيا محاصيل مرتفعة جداً من الفواكه والخضروات، بصرف النظر عن توافر ظروف نمو طبيعية في المدن أو بالقرب منها أو في ظل ظروف جوية قصوى. ويُقصد بالتعديل الجيني مجموعة من التكنولوجيات التي تسمح بإضافة مواد وراثية أو إزالتها أو تغييرها لإنتاج سلالة من المحاصيل تقاوم عناصر الإجهاد اللاأحيائية (مثل الجفاف والفيضانات والملوحة ونقص المغذيات) وعناصر الإجهاد الأحيائية (مثل الآفات والأمراض)، والتي تتضج في تواريخ مختلفة ولها خصائص تفضيلية للحصاد، وذلك بغرض الحفاظ على المحاصيل طازجة والحد من الخسائر.

(٥٠) منظمة الأغذية والزراعة، ”مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء“، متاح على:

<http://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/>

(٥١) المرجع نفسه.

٥٧ - وتمكن التكنولوجيات الرقمية من إنشاء سلاسل إمداد زراعية أكثر ذكاءً من خلال جمع البيانات عن ظروف وخصائص إنتاج المنتجات الزراعية ومعالجتها ونقلها وتخزينها؛ ومن خلال تحليل البيانات لاتخاذ قرارات تنبؤية مستندة إلى البيانات؛ ومن خلال تبادل البيانات بشكل آمن في سلاسل الإمداد الزراعية. وباستخدام هذه التكنولوجيات يمكن تحقيق قدر أكبر من المساءلة والكفاءة والشفافية وإمكانية اقتفاء الأثر في سلاسل الإمداد الزراعية، وتعزيز سلامة الأغذية، وتيسير الحصول على التمويل التجاري وأنواع الخدمات المالية الزراعية الأخرى، وتحسين شفافية الأسواق، وتوفير قدر أكبر من اليقين القانوني في نظم حيازة الأراضي، وتعزيز المساءلة عن الامتثال للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالزراعة.

٥٨ - بيد أن التكنولوجيات المكلفة ليست في متناول صغار المنتجين وأقل البلدان نمواً. وينبغي اتخاذ تدابير لتكفل تمكين البلدان النامية والمزارع الأسرية من الوصول إلى ما تحتاجه من معارف وتكنولوجيا وابتكارات، مع تطوير التكنولوجيات والابتكارات التي تصب في مصلحة الفقراء وإتاحتها من خلال نقل التكنولوجيا والوسائل الأخرى.

٥٩ - وتقيم منظومة الأمم المتحدة شراكات مع الباحثين والمستثمرين لإتاحة التكنولوجيات الجديدة بتكلفة ميسورة. واستخدام التكنولوجيات الرقمية، على سبيل المثال، يحسن سبل الوصول إلى المعلومات والأسواق والخدمات المقدمة للأسر المعيشية الزراعية. وتشمل الابتكارات الأخرى استخدام تكنولوجيات المناخ في نظم المواد الغذائية الزراعية التي تساعد البلدان على الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ. وللمضي قدماً يتعين توسيع نطاق تلك النهج المبتكرة دون الوطنية والوطنية في مجال الزراعة لتحقيق أثر أكبر، وخصوصاً بغرض الحد من الفقر والجوع.

### مبادرات الشراكة العالمية وأوجه التكامل بينها

٦٠ - في إطار متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، أعلنت الجمعية العامة عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) في نيسان/أبريل ٢٠١٦، مما أتاح لأصحاب المصلحة فرصة فريدة ومحددة زمنياً لتعزيز الجهود المشتركة وتحقيق مستقبل أوفر صحة وأكثر استدامة. وتشكل الالتزامات بشأن العمل من أجل التغذية على الصعيد القطري، التي تم تقديم العديد منها، عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف العقد للاستفادة من وضع السياسات الحكومية والاستثمارات والإجراءات المتخذة على أرض الواقع. ويدعم عقد الأمم المتحدة التعاون القطري في مجال التغذية من خلال شبكات العمل.

٦١ - وتوفر شبكة الأمم المتحدة لتعزيز التغذية منبرا للزيادة الاتساق والتنسيق والتقارب في الأمم المتحدة بشأن التغذية على الصعيد القطري، كمساهمة في حركة تعزيز التغذية. وتستفيد الشبكة من مواطن القوة الجماعية لوكالات الأمم المتحدة في تعزيز الابتكارات وتحديد أوجه الكفاءة وتعزيز التكامل فيما بين الوكالات ومع الحكومات وتعزيز الشبكات الفرعية للتغذية. وهذه الأنشطة تمكن الأمم المتحدة من العمل بفعالية أكبر من أجل تنفيذ إجراءات التغذية على نطاق واسع وضمان القيمة مقابل المال وتحسين النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، تستفيد الشبكة من الموارد والمهارات والخبرات والمعارف في مجال التغذية لدى الوكالات والبرامج والصناديق التي هي أعضاء في الشبكة، وذلك لدعم التقارب في مجالات العمل الستة لعقد العمل من أجل التغذية، دعماً للجهود الوطنية ذات الصلة.

٦٢ - ويدعو عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الحكومات إلى وضع سياسات عامة

واستثمارات لدعم الزراعة الأسرية من منظور شامل، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب. وسوف يعمل العقد، بدعم من أمانة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للتنمية الزراعية، على حشد الإجراءات المتخذة لدعم الزراعة الأسرية، بالتزامن مع معالجة الغايات التي تتضمنها جميع أهداف التنمية المستدامة والأبعاد الثلاثة للاستدامة. ويدعو العقد الجهات الفاعلة، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، إلى حشد جهودها حول الركائز السبع، وتمكين المزارعين الأسريين بوصفهم عوامل تغير حيوية.

٦٣ - ويوفر برنامج النظم الغذائية المستدامة، الذي يضم أكثر من ١٥٠ عضواً يمثلون الحكومات والقطاع الخاص والوكالات الدولية والمجتمع المدني، والذي تم إطلاقه ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، منبراً لوضع أساس أكثر استدامة للنظم الغذائية<sup>(٥٢)</sup>. ويدعم البرنامج الإجراءات الرامية إلى إحراز تقدم بشأن الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة باعتباره عنصراً أساسياً للتكامل في تحقيق معظم الأهداف، بما فيها الهدف ٢. واعترف الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٨ عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (E/HLS/2018/1) بأهمية البرنامج في الفقرة ٢٦ منه.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٧، قررت لجنة الأمن الغذائي العالمي الشروع في عملية لوضع السياسات العامة بين أصحاب المصلحة المتعددين، تؤدي إلى وضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، تُعرض على اللجنة لإقرارها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن تعمل المبادئ التوجيهية الطوعية على الحد من تجزؤ السياسات بين قطاعات الغذاء والزراعة والصحة، مع معالجة التحديات المتصلة بسبل العيش والاستدامة أيضاً. كما تهدف المبادئ التوجيهية إلى إرساء نظم غذائية مراعية للتغذية، وتعزيز إمكانية الحصول على أنماط غذائية مأمونة ومتنوعة وعالية الجودة للجميع. وتجري عملية التقارب بين السياسات، مدعومة بالأدلة العلمية التي يقدمها فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية في تقريره عن التغذية والنظم الغذائية، وهو الفريق الذي أنشئ في عام ٢٠١٧<sup>(٥٣)</sup>.

٦٥ - وتقود حركة التغذية من أجل النمو شراكةً بين حكومات البرازيل والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان، وتناصرها مؤسسات خيرية ومنظمات تابعة للمجتمع المدني. وفي مؤتمر القمة الأول بشأن التغذية من أجل النمو، الذي عقد في لندن في عام ٢٠١٣، أعلن العديد من أصحاب المصلحة التزامهم بمنع إصابة ٢٠ مليون طفل على الأقل بالتقزم وإنقاذ حياة ١,٧ مليون شخص على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠. وتعهدت الجهات المانحة بالتزامات في حدود ٤ بلايين دولار لتمويل المشاريع الخاصة بالتغذية حتى عام ٢٠٢٠، وبمبلغ ١٩ بليون دولار لتمويل مشاريع تكميلية مراعية للتغذية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٠. وسيتيح مؤتمر القمة لعام ٢٠٢٠ الذي سيعقد في اليابان فرصة لوضع العالم على مسار نحو تحقيق غاية أهداف التنمية المستدامة والمتمثلة في وضع حد لسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام ٢٠٣٠، وأكثر من ذلك بكثير.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت مجموعة الدول السبع النهج العام للأمن الغذائي والنهوض بالتغذية. وعلى هذا الأساس، أيدت المجموعة في عام ٢٠١٦ رؤية العمل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، التي

(٥٢) انظر [www.oneplanetnetwork.org/sustainable-food-system](http://www.oneplanetnetwork.org/sustainable-food-system).

(٥٣) انظر فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، *التغذية والنظم الغذائية*، أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

بينت فيها العمل الجماعي الذي تضطلع به في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: (أ) تمكين المرأة؛ (ب) تحسين التغذية عن طريق اتباع نهج محوره الإنسان يركز على التحديات المتنوعة المتعلقة بالأمن الغذائي التي يواجهها الناس من الريف إلى المدينة؛ (ج) ضمان الاستدامة والقدرة على الصمود داخل النظم الزراعية والغذائية.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٦، أقرت مجموعة العشرين خطة عملها المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقطعت التزاما بوضع التنمية المستدامة على رأس جدول أعمال المجموعة وتعزيز اتساق السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ومواصلة مواءمة عمل المجموعة مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومنذ عام ٢٠١٦، أيدت المجموعة بصورة جماعية العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين إنتاجية التربة من خلال الإدارة المستدامة للتربة، وتعزيز الاستخدام المستدام للمياه والموارد الطبيعية في الزراعة، وتشجيع تمكين الشباب ومباشرة الشباب للأعمال الحرة الزراعية وعمالة الشباب.

٦٨ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ومنظمة الأغذية والزراعة بوضع إطار رصد لمعالجة الأمن الغذائي (بمكوناته الأربعة). ويتناول الإطار كيفية تأثر الأمن الغذائي بالإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والغايات المتصلة بها.

٦٩ - وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق برنامجها للتعاون التقني، البلدان على بناء القدرات في مجال استخدام التقنيات النووية/النظائرية والتكميلية لفهم ومعالجة التحديات الرئيسية بدءا من تطوير أنظمة أكثر فاعلية لإدارة التربة الزراعية والمياه، ووصولاً إلى تقييم برامج التغذية البشرية وفهم ناقلات الأمراض وعلم الأوبئة. وتركز المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء على معالجة الأولويات الإنمائية باستخدام نهج قائم على الطلب.

٧٠ - ونشر موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وإطار عمل لدعم التنمية العمرانية المتكاملة وتنفيذها لمعالجة الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى المشمولة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (٥٤)

## سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - تتطلب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بناء "مستقبل الغذاء" يكون شاملا للجميع ومنصفا ومستجيبا لاحتياجات التغذية ويتسم بالدينامية والكفاءة وآمنا ويحترم حدود الكوكب ومستقرا وقادرا على الصمود - وباختصار، فإنها تتطلب نظاما غذائيا كامل الاستدامة في جميع الأبعاد. ولتحقيق هذا الهدف، يوصى بأن تقوم الحكومات وشركاؤها في التنمية بما يلي:

(أ) اعتماد واتباع منظور للنظم الغذائية لتحديد الفرص والمفاضلات، ونقاط الدخول، والأدوات، والآليات، والمخاطر والاستجابات الرامية إلى التخفيف من حدتها من أجل تحويل النظم

الغذائية بهدف القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التغذية والأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وحماية التنوع البيولوجي واستعادته، مع التسليم بالاختلافات في الفرص والمفاضلات في جميع المناطق، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛

(ب) دعم اتساق التدابير المؤسسية والسياساتية الرامية إلى جعل النظم الغذائية أكثر استجابة لاحتياجات التغذية، من خلال تنفيذ تدابير تهدف إلى تحسين ما يلي:

١' الإمداد بالأغذية من خلال استراتيجيات تعزز التنوع وتحسن فرص الحصول على الأطعمة المغذية، وبخاصة الفواكه والخضراوات؛

٢' البيئات الغذائية، لمعالجة العوامل المادية والاقتصادية والسياساتية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على اختيار الناس للأغذية والمشروبات؛

٣' الطلب على الغذاء، من خلال تدابير تصمم بهدف التأثير في سلوك المستهلكين؛

(ج) تعزيز أو دعم تشكيل تحالفات متعددة أصحاب المصلحة لتمكين النظم الغذائية الشاملة التي تعزز صوت صغار المنتجين وقدرتهم على التعامل مع شركاء السوق على الصعيد المحلي والوطني، وعند الاقتضاء، على الصعيد الإقليمي والعالمي، من أجل الوصول إلى أسواق جديدة وتحسين القدرات والقدرة التنافسية، واعتماد ممارسات جديدة والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتحسين دخل صغار منتجي الأغذية وإنتاجيتهم واستدامتهم وقدرتهم على الصمود؛

(د) دعم وضع وتنفيذ أساليب تحليلية جديدة لتحديد مصادر فاقد الأغذية والهدر الغذائي وقياسها ووضع مصفوفات مناسبة لنسبة التكلفة إلى المنافع لتقدير التكاليف والآثار، وكذلك المفاضلات، فيما بين مختلف أهداف وتدخلات السياسة العامة، من أجل الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي والمساهمة في القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية؛

(هـ) تمكين المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة من فرص الوصول الآمن إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى، فضلا عن الخدمات التي تزيد من قدرتهم على الصمود؛

(و) تشجيع الدول الأعضاء على مراعاة الروابط الحضرية الريفية لدى وضع السياسات والعمليات الوطنية ودون الوطنية للتخطيط الإنمائي لكل منها، من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، بما في ذلك الأراضي المحيطة بها؛

(ز) المشاركة بنشاط في عملية وضع السياسات العامة بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تضطلع بها لجنة الأمن الغذائي العالمي ودعم تلك العملية، بهدف وضع مبادئ توجيهية طوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية؛

(ح) تعزيز النظم الزراعية والغذائية من أجل تحسين التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على التصدي لها، بما في ذلك من خلال خدمات النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي، وإدماج الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والأمن الغذائي والتغذية في الخطط الوطنية للتكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره؛

(ط) زيادة البحوث وتنمية القدرات لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي، وتوسيع نطاق الممارسات القائمة التي ثبت أثرها الإيجابي؛

(ي) الاستفادة من الشراكات والمبادرات العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعبئة وتنسيق الموارد على الوجه الأمثل، بما في ذلك الموارد البشرية والمادية والمالية، مع التركيز على دور أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات الشاملة لعدة قطاعات في إتاحة إمكانية العمل الجماعي وحشد وسائل التنفيذ؛

(ك) تحديد نهج جديدة واختبارها وتحسينها وتوسيع نطاقها لزيادة الاستثمار العام والخاص والمختلط في النظم الزراعية والغذائية؛

(ل) تعزيز/تشجيع استخدام الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة وإتاحتها في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بغرض المساعدة في دعم إرساء نظم غذائية أكثر كفاءة وإنتاجية واستدامة؛

(م) قيادة وتشجيع المشاركة على نطاق واسع في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥) وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، مع أخذ مسألة النظم الغذائية الشاملة والمستدامة والمستجيبة لاحتياجات التغذية كموضوع ربط هام.